

الفقر من منظور التنمية الإنسانية المستدامة: دراسة في أشكال الحرمان

سعيدة كحال

كلية الحقوق- قسم العلوم السياسية- جامعة جيجل -

[kehal.saida84@gmail.com](mailto:kehal.saida84@gmail.com)

الملخص:

أحدثت مقارنة التنمية الإنسانية المستدامة تغييرا شاملا في توجه التنمية و مضمونها وآلياتها خاصة في مجال معالجة مشاكل الفقر في الدول النامية منها الجزائر. واتخذت آثار هذا التغيير أبعادا واسعة ومتنوعة، بعضها قد أدرك مداها، وبعضها الآخر مازال يتحداها. وتشكل عملية خلق ودعم الروابط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية والبيئة والفقر، أهم مشاغل التحليل التنموي في عصر العولمة. وهذا يتطلب وضع هيكل بنيوي للكيفية التي يتم بها الربط بين الوسائل والغايات. وخاصة في مجال سياسات معالجة مشاكل الفقر، وهي قضية تقع في مركز الاستقطاب للتحليل والتخطيط التنموي في الجزائر، والمتمثلة في بلورة سياسة هادفة ووضع المسار الدقيق الذي من خلاله يتحول النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة. وهنا يكمن التحدي الهائل للمجهود التنموي الهادف إلى القضاء على كافة أشكال الفقر والحرمان في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو- التنمية - التنمية الإنسانية المستدامة – الفقر- الحرمان

## Abstract

The approach to sustainable human development has brought about a comprehensive change in the direction of development, its content and mechanisms, especially in the field of tackling poverty problems in developing countries, including Algeria. The effects of this change have taken on wide and varied dimensions, some of which have already realized its extent, while others are still challenging it. The process of creating and supporting links between economic and democratic growth, the environment and poverty is the most important concern of development analysis in the era of globalization, and this requires setting a structural framework for how the means and ends are linked, especially to tackle poverty problems. Which is a case that lies at the center of the polarization of analysis and development planning in Algeria, which is represented in formulating a targeted policy and setting the precise path through which economic growth turns into sustainable human development, and here lies the enormous challenge of the development effort aimed at eliminating all forms of poverty and deprivation in Algeria

**Key words:** Growth-development-sustainable human development-poverty-deprivation

مقدمة:

لا يرتبط التقدم الحقيقي للتنمية الإنسانية المستدامة فقط بتوسيع الخيارات أمام الأفراد وزيادة قدرتهم على تحصيل التعليم ووضع صحي جيد والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان، ولكنه يمتد للبعد الخاص بتحسين تلك الانجازات وتوفير الظروف الداعمة من جانب الدولة خاصة والمجتمع وحتى المؤسسات الدولية خاصة ونحن نعيش في عالم معولم. وفي هذا الإطار تظهر أهمية التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر ومظاهر الحرمان لدى المواطن الجزائري، وضرورة تحديد أولويات العمل التنموي لحماية الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر وانعدام الأمن الإنساني. وهذا ما يجب أن يخلق قناعة والتزام سياسي وحكومي بأن التنمية الإنسانية المستدامة هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي الذي يترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لصالح المواطن وانجاز وتحسين التنمية البشرية على المدى الطويل، واعتماد التمكين كسياسة محورية والتوسع الحقيقي في تطبيق اللامركزية ومنح الدور الرئيسي للمشاركة في العملية التنموية في بيئة تعددية حرة. ومن هنا، يمكن طرح التساؤل التالي: فيما يتمثل التفسير الذي قدمته المقاربة التنموية في عصر العولمة حول الفقر؟

أولاً: العولمة والفقر: دراسة في التأثيرات وأشكال الحرمان  
أ- تأثيرات العولمة:

من الممكن تفسير تفاقم حدة الفقر بالإشارة إلى عملية العولمة، فقد حاولت دراسات عديدة حديثة العهد في الاقتصاد تبيان علاقة منهجية بين العولمة والنمو، وبين النمو وتخفيض الفقر. والرسالة في هذه الدراسات حسب ستيفليتز واضحة: إرفعوا القيود عن اقتصادكم وأطلقوا حرية المنافسة، تنموا، ينخفض الفقر. ويفترض بهذه الأبحاث أن تدفن الهجمات على العولمة، وتنفخ روحاً جديدة في اقتصاد تسرب الثروة إلى الفقراء، الفاقدين المصدقية منذ مدة طويلة والمصر على أن المد يرفع كل المراكب. (1) فتصحب عولمة الفقر عادة تشكيل اقتصاديات البلدان الأقل نمواً كالجزائر، وإعادة تحديد دورها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتلعب إصلاحات الاقتصاد الكلي على المستوى القومي والتي طبقت في آن واحد في عدد كبير من البلدان كالجزائر دوراً رئيسياً في ضبط الأجور وتكاليف العمل على المستوى العالمي والفقر العالمي أحد مدخلات جانب العرض، فالنظام الاقتصادي العالمي يتغذى على العمل الرخيص. (2) لذلك فقد اقتصد تسرب الثروة إلى الفقراء مصداقيته لسبب واضح، وهو أنه لم يكن صحيحاً. فالنمو يساعد الفقراء في بعض الأحيان، لكنه لا يساعدهم في أحيان أخرى، إذ بحسب بعض المقاييس زاد الفقر في الجزائر، ولم يكن ذلك فقط لأن الميسورين استفادوا بشكل غير متناسب من النمو حتى أن بعض مكاسبهم ربما كانت على حساب الفقراء. (3) إذ لا يشمل الفقر انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك فقط، بل أيضاً تدني التحصيل العلمي، وسوء نواتج الرعاية الصحية والتغذية ونقص الخدمات الأساسية، والأحوال المعيشية الخطرة. وإذا كنا نأمل في التصدي للفقر بجميع أشكاله في الجزائر، كما تدعو إليه أهداف التنمية الإنسانية المستدامة، يتعين علينا فهم وقياس معدل الفقر في

جميع صورته وأشكاله. لكن تبني رؤية توسعية كهذه تؤكد أنه مازال أمامنا شوط طويل يتعين علينا قطعه لتخليص الجزائر من الفقر والحرمان بكافة أشكاله وأبعاده في ظل التأثيرات السلبية للعولمة.(4)  
ب- مؤشرات الحرمان:

يتساءل جوزيف ستيغليتز: هل هناك استراتيجيات نمو داعمة للفقراء، تحقق المزيد لتخفيض الفقر فيما تعزز النمو؟ هل هناك استراتيجيات نمو تزيد من الفقر، فيما تعزز النمو، استراتيجيات ينبغي تحاشيها؟ ويجيب: على سبيل المثال، لا تدعم النظرية ولا الأدلة الرأي القائل بأن فتح الأسواق أمام التدفقات الرأسمالية المضاربة القصيرة الأجل، يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي. وأنّ انعدام الاستقرار الاقتصادي يساهم في الفقر. لذا فإن هذه الأشكال من تحرير أسواق رأس المال تزيد العولمة من بعض النواحي، لكنها لا تعزز النمو، وحتى لو ازداد النمو قليلا، فإن هذا الشكل من أشكاله قد يزيد الفقر لاسيما في البلدان التي لا تمتلك شبكات الأمان الاجتماعية الوافية كما هو الحال في الجزائر.(5)  
ففي 2010، أضيف إلى مجموعة أدلة التنمية البشرية المركبة دليل الفقر متعدد الأبعاد، الذي أعدته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية لمكتب تقرير التنمية، ويكشف هذا الدليل أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة، في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) وهو يبين نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ومتوسط عدد أوجه الحرمان التي يعيشها كل شخص فقير. ويحسب هذا الدليل كمتوسط مرجح لعشرة مؤشرات حرمان، تشمل التحصيل العلمي والالتحاق بالمدرسة، والتغذية، ووفيات الأطفال، والوصول إلى عدد من الخدمات الأساسية.(6) وبالاعتماد على هذه المؤشرات حول الحرمان يرى الكثير من الباحثين بأن مكافحة الفقر هي عملية متكاملة في الجزائر، تبدأ أولا بإصلاح التعليم ثم النظم التشريعية(7).

ثانيا: الفقر كحرمان من القدرة

أ- الفقر والحرمان:

يقول أمارتيا سن: " لا يوجد أي سبب قوي مقنع لافتراض أبدية الجوع والحرمان".(8)  
انطلاقا من هذه المقولة، هل يوجد بديل لفكرة التعارض بين النمو الشديد في مقابل المساواة؟ تلك البديهية التي أرساها آرثر لويس. وفي الحقيقة يقترح الفكر التنموي المعاصر نماذج بديلة، فإذا كان نموذج لويس التقليدي يتميز بأنه "النمو" أولا، ثم "إعادة التوزيع"، فإن البدائل يمكن أن تتصف بأنها نموذج إعادة التوزيع أولا ثم النمو. وهو نموذج التنمية الإنسانية المستدامة، الذي يركز على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية والإنصاف وعدالة التوزيع وتمكين الأفراد وحماية البيئة لأجيال المستقبل.(9)

ويعتقد sen أن الدعاوي المؤيدة لنهج القدرة في النظر إلى الفقري ما يلي: (10)

- 1- يمكن تحديد معنى الفقر بصورة مقبولة في ضوء الحرمان من القدرة، ويركز هذا المنهج على مظاهر الحرمان المهمة جوهريا (على عكس الدخل إذ أنه مهم فقط من حيث هو أداة).
- 2- توجد مؤثرات على الحرمان من القدرات ومن ثم على الفقر الحقيقي عند انخفاض الدخل (الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات).

3-العلاقة الأدائية بين الدخل المنخفض والقدرة المنخفضة هي متغير بين المجتمعات المختلفة، بل وبين الأسر المختلفة والأفراد المختلفين (إذ أن أثر الدخل على القدرات مشروط ورهن أمور أخرى). إذن، وفق منظور التنمية الإنسانية المستدامة، وعلى اعتبار الفقر كحرمان من القدرة، فإن "الفقر هو الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على العلاج، الفقر هو الأمية، وليس له القدرة على التعلم، هو عدم القدرة على التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، الخوف من المستقبل، والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والمشاركة والحرية".(11)

انطلاقاً من مما سبق يمكن تحديد الفقر في الجزائر ضمن إطارين رئيسيين: إطار الحرمان الفسيولوجي، وإطار الحرمان الاجتماعي. يتمثل الإطار الأول في الافتقار إلى الدخل والغذاء والملبس والمأوى، أي الدخل والحاجات الإنسانية الأساسية، في حين يتمثل الإطار الثاني في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية. ويكمن ذلك في طبيعة الحكومة وحالات التباين الناتجة عن الأطر السياسية والأنظمة التوزيعية. وبذلك فإن الفقراً لا يكون بمجرد حالة الفقر المادي التي يعيش فيها الإنسان فعلياً، بل أيضاً في افتقاره إلى الفرصة الحقيقية بسبب المحددات الاجتماعية والسياسية.(12)

إن تحليل الفقر تأسيساً على منظور القدرة من شأنه أن يعزز فهم طبيعة وأسباب الفقر والحرمان. إذ ينأى بالاهتمام بعيداً عن الوسائل (ووسيلة محددة تحظى بالاهتمام وهي الدخل) إلى الغايات التي لدى الناس مبرراً للسعي إليها، ومن ثم بالمقابل إلى الحريات في إشباع هذه الغايات.(13) بالتالي تكون صحة الناس وتعليمهم ودرجة اندماجهم الاجتماعي كلها عوامل أساسية في تحديد درجة رفاههم، وتساعد على تحديد مدى انتشار الفقر، والقضاء عليه يتوقف على تحسين القدرة الشخصية وزيادة الوصول إلى مختلف الموارد والمؤسسات وآليات الدعم. ومن هنا نجد أن الفقير يتجلى في الاستبعاد الاجتماعي والالتكالية والعزلة، من خلال نقص الروابط الاجتماعية.(14)

#### ب- انعدام الدخل وانعدام القدرة:

هناك فرق بين انعدام الدخل Lack of income، وانعدام القدرة lack of capacity، فيشعر الفقراء شعوراً حاداً بعجزهم وعدم أمنهم، وبضعفهم وفقدان كرامتهم. وبدلاً من اتخاذ القرارات لأنفسهم يخضعون لقرارات الآخرين في جميع نواحي حياتهم تقريباً، يعيقهم كونهم غير متعلمين، ولا يملكون مهارات فنية. واعتلال الصحة قد يعني أن العمل غير مستقر أو منخفض الأجر، وفقرهم ذاته يحرمهم من وسيلة الخلاص منه، وسعيهم لتأمين الحاجات الأساسية تصطدم بعوائق مستمرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. ومنه يمكن القول أن للفقر في الجزائر أبعاداً كثيرة ومتشابكة منها فقر الدخل، اعتلال الصحة، الأمية وعدم كفاية التعليم، التهميش وعدم القدرة، والفقر على أساس نوع الجنس أو الانتماء.(15)

إن ديناميكية الفقر في الجزائر اتضحت من خلال التوصل إلى رسم مفاهيم القدرات capabilities والاستحقاقات entitlements، من خلال التعريف الذي قدمه أمارتيا سن للفقر، الذي يفسر القابلية بأنها حرية الأشخاص في الوصول إلى الحياة الكريمة مثل الوظائف الاجتماعية، الصحة، التعليم... الخ. ويعتبر سن أن حياة الإنسان هي عبارة عن توليفة من الأفعال والحالات والنشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمشاركة والمواطنة وتكافؤ الفرص. (16)

### ثالثا: الفقر ومحدودية الخيارات

أ- بين تأمين الحاجات الأساسية وانعدام الفرص:

باعتبار أن التنمية الإنسانية المستدامة تركز على توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة صحية طويلة، التعلم، التمتع بمستوى معيشة لائق، التمتع ببيئة نظيفة. وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة. ومختلف مكونات احترام الذات، (17) بما في ذلك ما أطلق عليه آدم سميث القدرة على الاختلاط بالآخرين دون شعور بالخجل، إذ يرتبط الفقر بشعور إنساني يتمثل بالضعف. (18) تلك هي بعض الخيارات الأساسية التي يمكن أن يؤدي عدم توافرها إلى انعدام الكثير من الفرص لدى المواطن الجزائري. (19)

وهكذا نرى أن مسألة المناقشة العامة والمشاركة الاجتماعية في الجزائر مسألة محورية عند صياغة سياسة داخل إطار ديمقراطي محلي. ولا ريب في أن استثمار الحقوق الديمقراطية - التي تشمل كلا من الحريات السياسية والحقوق المدنية- جانب حاسم من ممارسة صوغ السياسة الاقتصادية نفسها في الجزائر، علاوة على الأدوار الأخرى التي يمكن أن تؤديها. وغني عن البيان أن الحريات المشتركة لا يمكن إلا أن تكون في النهج الموجه إلى الحرية أمرا محوريا عند تحليل السياسة العامة. (20)

ويقدم بارثا داغوبتا partha dasgupta نظرة تتفق مع ما قدمه أمارتيا سن حول الاهتمامات المتعلقة بالحرية، والحاجة على أن تؤخذ بنظر الاعتبار لدى التفكير بنوعية الحياة، باعتبار أن الحرية تعد جزءا من الرفاهية. (21)

كما يعرف ميشيل ليبتون- Michael Lipton الفقر على أنه: انخفاض الاستهلاك الخاص تحت خط الفقر المطلق الذي يسمى بالفقر المطلق للإستهلاك الخاص absolute private consumption (PCP) povert، كما يمثل الفقر بالمستويات المنخفضة للقابليات كمعرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، باعتبارها مكونات رئيسية للفقر كمفهوم مستقل عن الاستهلاك. (22) كما يركز أمارتيا سن حول أهمية احتضان الأخلاق (Ethics) في إطار تحديد الفقر. (23)

### ب- الفقر والحرية والمشاركة:

من خلال هذه المفاهيم المختلفة للفقر، نجد أنها كلها تمتد إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية للفقر، إذ أن هذا الأخير لا يتجلى فقط من خلال خفض فرص المشاركة في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل والخدمات العامة، بل يمتد إلى تحديد شكل القرارات التي من شأنها أن تؤثر في حياتهم ليتجاوز الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي وبعض الحقوق الرئيسية للمواطنة في الجزائر. (24)

وأدت الاهتمامات بتحديد الأفراد المتأثرين بالفقر والرغبة في قياسه في الفكر التنموي التقليدي إلى إهمال حقيقة أن الفرق هو أكثر تعقيدا من أن يمكن تقليصه في بعد واحد من أبعاد الحياة الإنسانية. وأصبح من الأمور الشائعة تحديد خطأ للفقر استنادا إلى مستوى الدخل أو مستوى الاستهلاك، ورغم أن الدخل يمثل أحد الأبعاد الهامة للفقر، إلا أنه لا يعطي إلا صورة جزئية لمعنى الفقر. فعلى المستوى الفردي مثلا يضم الفقر نقص في مستوى الدخل، ونقص الحاجات الأساسية مثل الغذاء، السكن، الملابس فضلا عن عدم القدرة على العلاج، يرافقه الإتكالية والعزلة والعجز التام واليأس. أما على مستوى المجتمع فإن الفقر يتألف من نقص الهياكل والانقطاع على العالم وعدم الاستقرار والتفكك والعزلة الاجتماعية باعتبارها عناصر بناء الفقر. (25)

وقد برزت العديد من الجهود لتطوير مؤشرات أخرى إلى جانب الدخل ولتكميل مؤشر خط الفقر هذه المؤشرات أو المقاييس تعبر عن حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري (normative). (26). ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر عدد الرؤوس (Head count index): يمثل هذا المؤشر أبسط مقاييس الفقر وأكثرها شيوعا، وهو يحاول قياس درجة تفشي الفقر في المجتمع. ويعبر عن عدد الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر. إذا افترضنا مثلا أن: حجم السكان الفقراء (مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره) نرمز له بالرمز (Q)، وأن حجم السكان يعادل (N)، وكان مؤشر عدد الرؤوس هو: (H) فإن:  $H=Q/N$

وهو مؤشر بسيط، يستعمل لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر. لكنه لا يعبر عن الفروقات في عمق الفقر وتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو للذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل قد يتحسن، مما يظهر عكس النتائج المتحصل عليها. (27) فتظهر تقديرات الفقر في الجزائر باستخدام منهجية انحدار خطوط الفقر تقييما لأكثر من خمس سكان الجزائر أنهم من فئة الفقر المدقع وأن حالة الفقر لم تشهد أي تغيير يذكر منذ التسعينيات (28). كما كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وهي منظمة غير حكومية أن هناك 14 مليون فقير في الجزائر، ما يمثل نسبة 35 بالمئة من سكان البلاد، وقالت الرابطة في بيان لها، أن هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر والذين يقل دخلهم اليومي عن 1,25 دولار. (29) ويشير المحلل الاقتصادي فرحات آيت علي في حديث إلى الجزيرة، أن الحد الأدنى للأجور في الجزائر حاليا هو 150 دولارا شهريا، أي خمسة دولارات يوميا، ويضيف "إذا تصورنا أن أسرة من خمسة أفراد، وأجرة معيها عند هذا المستوى فهذا يعني أن نصيب كل فرد هو دولار واحد يوميا، وهذا معناه أن ربع الشعب الجزائري تحت عتبة الفقر" (30) كما أن الوضعية الاقتصادية الراهنة ستسبب في القضاء على الطبقة الوسطى وسحب جزء منها نحو المستويات الدنيا، وبالتالي إدخال نسبة كبيرة من الجزائريين تحت عتبة الفقر.

واستنادا إلى نتائج sen في بحثه التجريبي، خلص إلى أن الجوع ينجم عن عدم امتلاك الناس ما يكفي من الغذاء، وليس لعدم وجود ما يكفي من الغذاء، بل ما إذا كان يستطيع إثبات تأهله للحصول على ذلك الغذاء. مثلا إذا كانت تتوفر كمية كافية من الغذاء في السوق، من دون أن يكون لدى الأفراد

المال اللازم لشراء ذلك الطعام، ولا يملك الوسائل التي تمكنه من الزراعة، فعندئذ من المحتمل أن يموت جوعاً. (31) فقد أثرت منظمات العولمة في تفعيل صناعة الغذاء، وهو ما أدى إلى سرعة انتشاره في أرجاء واسعة من العالم، وبذلك، فإن بنية إنتاج الغذاء وصناعته اختلفت بصورة واسعة في فترة تزيد قليلاً على قرن واحد من الزمن (القرن العشرين) وترتب عليه اختلافات واسعة في تركيبته مكوناته وسرعة تسويقه في مختلف أسواق العالم، وفقاً للطلب عليه. (32) فالقضية الأساسية إذن ليست توفر الغذاء للفرد، بل هي توزيع الغذاء الذي تحدده قدرة الناس على إثبات أهليتهم للغذاء. ومشكلة الغذاء العالمي، هي ليست مسألة الإنتاج الإجمالي بقدر ما هي مسألة الإنتاج المحلي وأهم من كل شيء التوزيع. لا يقسم الغذاء المتوفر للعالم حسب بول هاريسون، بطريقة تحقق أكبر درجة من الرفاهية للإنسان فهو تقسيم ظالم ومجحف شأنه شأن تقسيم كل عناصر الحياة الأخرى، غير أن اللامساواة في الغذاء ربما تكون أشد أشكال اللامساواة تدميراً. (33) وعلى غرار ما يحدث في الجزائر جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019 " في موجات التظاهرات التي تجتاح بلدانا عديدة إشارة واضحة إلى أن مجتمعنا المعولم ليس على ما يرام، رغم كل ما أحرزه من تقدم. يتجه الناس إلى الشارع لأسباب مختلفة من ثمن تذكرة القطار أو أسعار البنزين إلى المطالبات السياسية. أما المحرك لجميع هذه المطالب فهو الشعور العميق المتفاقم بالإحباط إزاء عدم المساواة". (34) فممازالت أحوال عدم الاستقرار السياسي، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تزيد من حدة وتعقيد مشكلة الفقر والحرمان، حيث أكد الدليل العربي للفقر متعدد الأبعاد ارتفاع معدلات الفقر في الجزائر ونتائج واعتبارات هامة، حيث أصبح الفقر أوسع انتشاراً من السنوات السابقة، إذ تمثل نسبة الفقر في الجزائر حوالي 25 بالمائة من السكان. (35)

ومن خلال ذلك يحلل sen مرة أخرى مشكلة الفقر، ويربطها بالديمقراطية، فالحوافز السياسية وليدة الانتخابات وسياسات تعدد الأحزاب وحرية الصحافة، تمثل الرابطة السببية بين الديمقراطية والفقر. فمثلاً الرئيس (maoTse-Tung)، يتحدث عن ويحدد الدور المعلوماتي للديمقراطية، - ولكن جاء ذلك عند الاعتراف الرسمي بالفشل وبعد فوات الأوان- وفي عام 1962 وبعد أن قضت المجاعة على الملايين أبدى ماو الملاحظة التالية في اجتماع يضم سبعة آلاف من كوادر الحزب:

"بدون ديمقراطية لن يتوفر لنا فهم لما يحدث في المستويات الأدنى، سيضل الموقف غير واضح، وسنكون عاجزين عن تجميع آراء كافية مع جميع الأطراف. وسن فقد الاتصال بين القمة والقاعدة، وستعتمد قيادات المستوى الأعلى على مادة أحادية الجانب وخاطئة عند اتخاذ قرار بشأن القضايا المطروحة. وهكذا سيكون عسيراً على المرء تفادي الإغراق في الذاتية. سيكون مستحيلاً تحقيق وحدة في الفهم ووحدة في العمل، كما سيكون مستحيلاً إنجاز مركزية صادقة وصحيحة". (36)

إن الدور الوقائي للديمقراطية تجاه الفقر يتطابق تماماً مع المطالبة بما يسمى "الأمن الوقائي"، في بيان الأنماط المختلفة للحرمان الذاتية. إن توافر الحكم الديمقراطي التشاركي في الجزائر بما في ذلك الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والإعلام المفتوح الحر يجعل من المرجح جداً تأسيس بعض

الترتيبات والتنظيمات اللازمة للأمن الوقائي الذي تحققه الديمقراطية، وإن الدور الإيجابي للحقوق السياسية والمدنية يصدق تماما بالنسبة لاتقاء الكوارث الاقتصادية والاجتماعية بعامة. ويجب أن تزيد عملية الحكم في الجزائر من مشاركة المستبعدين في المؤسسات التمثيلية وهذا ضروري لإعلاء صوتهم في عمليات اتخاذ القرار وتأمين وصولهم إلى مؤسسات الحكم. (37)

إن مشكلة تفادي الفقر واتقاء الأزمات الكارثية والحد من مختلف أشكال الحرمان في الجزائر، تمثل جانبا من عملية التنمية باعتبارها حرية، ذلك لأنه يتضمن تعزيز الأمن و الحماية للذين ينعم بهما المواطنون، والرابطة هنا هي في آن واحد تأسيسية وذاتية: (38)

أولا: الوقاية من المجاعات والأوبئة والحرمان القاسي والمفاجئ، يمثل كل هذا تعزيزا لفرصة أن يعيش المرء حياة آمنة وراضية.

ثانيا: إن عملية اتقاء المجاعات وغيرها من الأزمات أفادت كثيرا باستخدامها الحريات الأذاتية مثل فرصة الحوار المفتوح والمراجعة العامة من قبل الجمهور والسياسة المرتكزة على نظام انتخابي، والإعلام الحر بدون رقيب.

#### الخاتمة:

من خلال كل ما سبق، نجد أن مقارنة التنمية الإنسانية المستدامة قد أحدثت تغييرا شاملا في توجه التنمية ومضمونها وآلياتها لأجل معالجة مشاكل الفقر والحرمان. وقد اتخذت آثار هذا التغيير أبعادا واسعة ومتنوعة، و المتمثلة في الديمقراطية كأحد الركائز التأسيسية للتنمية. كما تشكل عملية خلق ودعم الروابط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية والتنمية الإنسانية المستدامة، أهم مشاغل التحليل التنموي في مرحلة ما بعد الحداثة. وهذا يتطلب ضرورة وضع هيكل بنيوي للكيفية التي يتم بها الربط بين الوسائل والغايات. وهي قضية يجب أن تقع في مركز الاستقطاب للتحليل والتخطيط التنموي في الجزائر لتصبح الإجحاف الهيكلي الموجود، للتوصل إلى خطة سياسية تشمل الجميع من خلال تعزيز قدرة المستبعدين على المشاركة في اقتصاد السوق والسياسة الديمقراطية على أساس مزيد من المساواة. وينبغي أن تسمح هذه الخطة للمستبعدين بالمشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع وتسيير الحكم.

#### الهوامش:

- (1) جوزيف أ. ستيغليتز، "الفقر والعمالة والنمو: منظورات عن بعض الروابط الإحصائية"، تقرير التنمية البشرية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص80.
- (2) Michel chossudovsky, La Mondialisation de la pauvreté : la conséquence du FMI et de la Bank mondiales editios EL- Hikma, .Alger,2000, p.67
- (3) جوزيف أ. ستيغليتز، مرجع سابق، ص80
- (4) البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر. كتاب البنك الدولي. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018، ص IV.
- (5) جوزيف أ. ستيغليتز، مرجع سابق، ص80 .
- (6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018. مكتب تقرير التنمية البشرية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018، ص9 .
- (7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2017، ص3 .
- (8) Amartya sen, development as freedom. Alfred A. knopf, new York, USA, 2000, p.160

- (9) مالكولم جيلز، (وأخرون)، اقتصاديات التنمية. (تر: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى) دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 167.
- (10) Amartya sen, development as freedom, op.Cit, pp.87-88
- (11) undp, poverty report 1998, undp, new York, USA, 1998, p.32
- (12) undp, Human development report 1997. oxford university press, new York, USA, 1997, p.6
- (14) Julian may, "an elusive consensus: definition, measurement and analysis of poverty". in: undp, choices for the poor: lessons from national poverty strategies. undp New York, USA, 2001, p.28
- (13) amartya sen, development as freedom, op.cit, p.90
- (15) United Nations :UNFPA, "state of world population 2002: people, poverty, and possibilities" , 2002, p.5
- (16) Ingrid robeys, « in defence of amartya sen ». post- autistic economic review, no.17, December, 2002, pp.1- 4
- (17) Julian may, "op.cit , p.30
- (18) Lyn squire, Ravi kanbur, "The evolution of thinking about poverty: exploring the interaction». World Bank Report, September, 1999, p.16
- (19) Julian may, op.cit, p.30
- (20) Amartya sen, , development as freedom, op.cit , p.111
- (21) nozffar qizilbask, « on ethics and the economics of development », university of east Anglia, school of economic and social studies, 2002, p.2
- (22) undp, poverty report 1998 undp, new York, USA, 1998, p.32
- (23) amartya sen, poverty and families :an essay on entitlement and development. clarendon press, oxford, 1981, p.17
- R. Tillman, M. Budowski, « poverty and exclusion: definition and use of concepts, elements of reformulation and first results for Switzerland ». paper presented at : the annual conference of the research committee 19 on poverty, social welfare and social policy, Spain, university of Oviedo, 6-9 September, 2001, pp.16-19
- (24) Julian may, op.cit , p.26
- (25) Anthony B. Atkinson, poverty and social security. Harvester wheat sheaf, London, 1989, pp. 12-13
- (26) Amartya sen, « poverty: an ordinal approach to measurement », economic Review, Vol. 44, No.2, march 1976, p. 219
- (27) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 963-964.
- (28) الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، ص 5.
- <http://www.web.escwa.un/org/sites/arabmdg13/pdf>
- (29) <http://www.Alarabiya.net>
- (30) عيد الحميد بن محمد، " خبراء يحذرون من اتساع رقعة الفقر في الجزائر ". 2017/09/19. <http://www.Aljazeera.net>
- (31) سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 66.
- (32) بول هاريسون، في قلب العالم الثالث. (تر: إلهام عثمان)، ج4، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا، 1990، ص 99.
- (33) Amartya sen, development as freedom, op.cit, p.182
- (34) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين. شركة AGS، نيويورك، 2019، ص III.
- (35) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية: الجهود الإقليمية والوطنية للحد منه. مكتب الأمم المتحدة، مراكش، المغرب، جوان 2019، ص 3.
- (36) Amartya sen, development as freedom, op.cit, pp.182-184

(37) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص 39.  
Amartya sen, development as freedom, op.cit, p.187 (38)